هناك، في خطوة من جانب واحد. وقدم اقتراحه هذا الى لجنة الخارجية والامن في الكنيست، في ١٩٨٧/١٢/٧. وقال في دفاعه عن فكرته: «ايهما الأكثر خطراً على اسرائيل: ٣٥٠ كيلومتراً مربعاً، أم ٦٥٨ الفاً من السكان الخطرين ؟» (هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٨). وقد أثار اقتراحه هذا ردات فعل مختلفة، على الرغم من الغموض والعمومية التي يتصف بها.

وكان سبق ان اقترح بعض الاسرائيليين فكرة تطبيق الادارة الذاتية في غزة اولاً، بعد ان اقترح مناحيم بيغن مشروعه للحكم الذاتي في العام ١٩٧٧، وذلك قبيل توقيع معاهدة الصلح فيما بين اسرائيل ومصر؛ ولاقت هذه الفكرة، في ذلك الوقت، ترحيباً من الادارة الاميركية، التي ارتأت ان تطبيق الحكم الذاتي في غزة اولاً، سوف يكون اسهل على اسرائيل ومصر، على ان تكون الخطوة الثانية في الضفة الغربية، وذلك نظراً الى ما لمصر من نفوذ في قطاع غزة، أكثر منه في الضفة الغربية (وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٤٠). وفي رأي بعض الاسرائيليين، ان الخطر الامني في الحكم الذاتي في غزة أقل، الى حد كبير، من الخطر في الضفة الغربية. فمنطقة قطاع غزة معزولة، وضيقة المساحة نسبياً. والحدود الوحيدة بين هذه المنطقة والدول العربية، سوف تكون مع دولة وقّعت مع اسرائيل اتفاقية صلح؛ أما في الضفة الغربية، فالامر مختلف؛ اضافة الى ذلك، ليس لقضية الاستيطان في قطاع غزة أهمية كبيرة كتلك القائمة في الضفة الغربية. فالقطاع يفتقد المساحات اللازمة للاستيطان؛ وعدد المستوطنات لا يتجاوز الـ ١٣؛ وعدد المستوطنين اليهود ليس أكثر من ٢٥٠٠، بمن في ذلك ١٥٠ شخصاً من تلاميذ المعهد الديني. هذا عدا عن فقر القطاع في موارده الاقتصادية والطبيعية، وخصوصاً الموارد المائية. أما من الناحية السياسية، فان الفصل فيما بين قطاع غزة والضفة الغربية من طريق اقامة حكم ذاتي في الاول، والابقاء على الوضع القائم في الضفة، يباعد فيما بين المنطقتين وفيما بين سكانهما، ويحول دون اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وفي الوقت عينه، فان نجاح الحكم الذاتي في القطاع، قد يخلق احتمالاً غير عسكري أمام الفلسطينيين؛ وهذا ما تراهن عليه اسرائيل (**المصدر نفسه**، و هآرتس، ١٩٧٩/٤/١٩ و ١٩٨٧/١٢/١٣).

ومن الواضح ان هذه الاقتراحات لا تختلف، من حيث الجوهر، عن «البونستانات» القائم على فرض حكم ذاتي على منطقة ما، بواسطة الدولة المستعمرة، بما يكفل مصالحها الاستراتيجية في السيطرة الدائمة على تلك المنطقة، من خلال عزل سكان اقليم الحكم الذاتي في اطار وحدة سياسية خاصة بهم لادارة شؤونهم الحياتية. كما ان مثل هذه الاقتراحات يستهدف، في الأساس، الخروج من المأزق السياسي الذي تواجهه اسرائيل، في اعقاب المعطيات التي فرضتها الانتفاضة الشعبية على الصعيد السياسي؛ تلك المعطيات التي تجاوزت كل الطروحات والافكار التي تنتقص من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، أو تتجاهله.

فالاوضاع التي كانت سائدة قبل الانتفاضة الشعبية، مكّنت اسرائيل من المحافظة على الوضع القائم في المناطق المحتلة، دون ان تورط نفسها، أو تتورط، في ايجاد حل جاد للقضية الفلسطينية. وكان هذا الخيار، هو الافضل بالنسبة الى اسرائيل. وقد ساعدها على التمسك به عوامل عدة، اهمها هدوء الجبهات العربية، وهدوء الجبهة الداخلية، فجاءت الانتفاضة الشعبية، بانجازاتها المتعددة، لتفقد اسرائيل هذا الخيار، وتضعها أمام الخيارات الحقيقية الصعبة.

ولو تجاوزنا التعنّت الرسمي الاسرائيلي الراهن تجاه القضية الفلسطينية، والذي يقف على أرضية هشة، وغير متماسكة، فان هناك قسماً آخر من الاسرائيليين يرى ان الوقت لا يعمل لصالح اسرائيل، وان قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف يكون أقل خطراً على اسرائيل من الوضع الراهن، وأقل تهديداً لشخصيتها، وتركيبتها، مستقبلاً، خاصة وان احتمالات «تلزيم» المناطق المحتلة للاردن، او احتمالات قيام قيادة بديلة من م.ت.ف. قد انتهت الى الفشل.

ويحذّر بعض الاسرائيليين من استمرار الوضع القائم، ومن تجاهل حل القضية الفلسطينية. وقد تطرق ايال ارليخ الى هذا الامر في ملحق «هآرتس» الاسبوعي (١٩٨٦/١٢/١٩) فكتب: «ان [الملك] حسين يفكر